خروج الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك و(أوبك +):

الدوافع والأهداف والمستقبل.

د. عبدالكريم جابر شنجار آل عيسى

30 ايار 2026

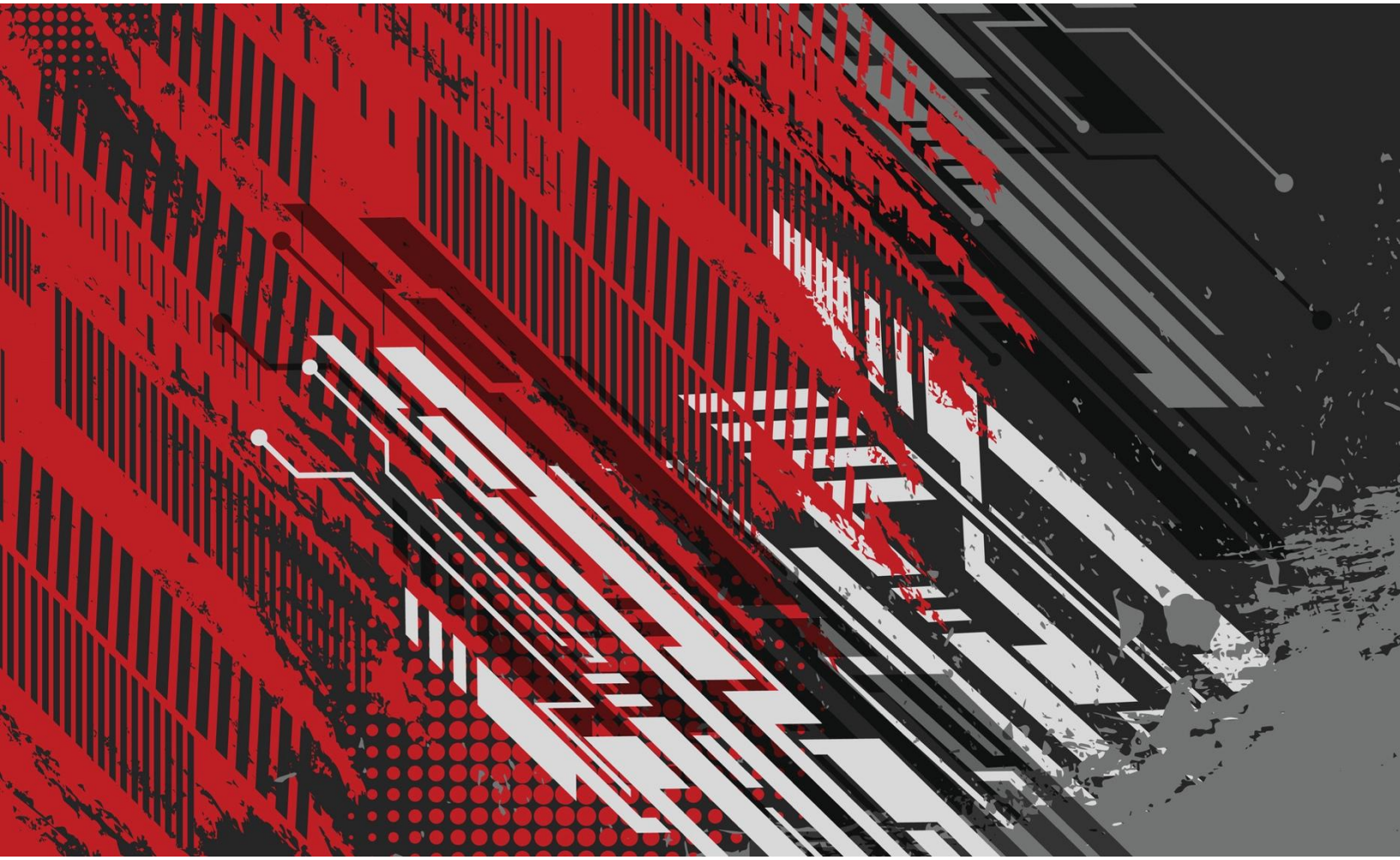

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

خروج الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك و(أوبك +):

الدوافع والأهداف والمستقبل.

أعلنت الإمارات العربية المتحدة انسحابها من منظمة أوبك وتحالف أوبك+ في 28/ أبريل/ 2026، على أن يدخل حيز التنفيذ في 1/ مايو/ 2026، وهي ليست أول دولة خرجت من المنظمة، فقد انسحبت من قبل أندونيسيا (2008) وقطر (2019)، والإكوادور (2020) وأنغولا (2024)، والغابون (1995)، فهي إذن مسألة طبيعية في كثير من الحالات، ويعود السبب الأساس إلى الخلاف حول توزيع حصص الإنتاج عند التخفيض أو الزيادة، أو أحياناً تجد الدولة العضو حصول تراجع في إنتاجها وتحولها إلى دولة مستوردة للنفط الخام بعد أن كانت مصدرة له، كما حصل الى أندونيسيا.

إن خروج الإمارات العربية المتحدة جاء في توقيتات حساسة مرتبطة بالتغيرات الجيوسياسية بوصفها أحد إفرازات غلق مضيق هرمز، ونظراً لكونها عضواً فعالاً في منظمة أوبك منذ انضمامها للمنظمة عام 1967، فإن خروجها من العمل الجماعي داخل منظمة أوبك وتحالف (أوبك +)، فإن ذلك الخروج ستترتب عليه تأثيرات غير منظورة في مجملها بعد اليوم التالي لوقف الحرب الحالية، والتي يمكن أن نطلق عليها تسمية حرب الخليج الرابعة.

أولا: الدوافع:

لم تكن دوافع خروج الإمارات العربية المتحدة وليدة الصدفة، بل تقف وراءها خلافات راسخة بشأن حصتها الإنتاجية ضمن سقوف الإنتاج من النفط الخام التي يحددها أعضاء منظمة أوبك في اجتماعاتهم الدورية والطارئة من أجل ضمان حصولهم على عوائد ثابتة من مواردهم النفطية الناضبة، ويعود جذور الخلاف إلى عام 2021، بعد أن أعلنت شركة بترول أبوظبي (أدنوك) بأن طاقتها الإنتاجية تبلغ 4.85 مليون ب/ي، إلا أنها لا تستطيع الاستجابة لها في الوقت المناسب حين يتم تحديد كمية الإنتاج المسموح بها لكل عضو فيها. وعلى هذا الأساس تجد الإمارات العربية المتحدة أن معدل استغلال الطاقة الإنتاجية لها تبلغ 66% عام 2025 مقارنة بعام 2021 عندما كانت 73%، والنسبة الأولى هي أقل من المتوسط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت التي تبلغ 77% و 84% على التوالي للعام 2025، وهي ترى في اقتصادها المقومات والأمكانات للعمل بشكل مستقل، وهي كالآتي:

1- تمتلك أكبر صندوق للثروة السيادية، والذي يحتل ستة مراكز في قائمة عشرة صناديق للثروة السيادية العربية، وبأصول تبلغ 1.974 تريليون دولار عام 2025 ومن المتوقع أن يصل إلى 2.767 تريليون دولار عام 2030، ولا شك في أن هذا يمثل نجاحا متقدما في تنويع اقتصادها المحلي. ويبين الجدول رقم (1) نسبة مساهمة الصادرات من النفط الخام إلى الصادرات الإجمالية لدول أوبك لعام 2024، ويلاحظ أن هذه النسبة تبلغ 12.5% في الإمارات العربية المتحدة ، وهي الأقل على صعيد الأعضاء من صغار وكبار المنتجين للنفط الخام .

جدول (1)

نسبة الصادرات من النفط الخام إلى الصادرات الإجمالية لدول أوبك لعام 2024 (مليون دولار)

البيان / الدولة	إجمالي الصادرات السلع والخدمات (1)	الصادرات النفطية (2)	النسبة المنوية 1:2
الجزائر	55,232	25,815	%46.7
الكونغو	8,600	4,338	%50.4
غينيا الاستوائية	4,500	1,784	%39.6
الغابون	12,536	6,000	%47.8
إيران	106,604	46,776	%43.8
العراق	111,342	100,971	%90.6
الكويت	89,719	68,886	%76.7
ليبيا	32,262	28,697	%88.9
نيجيريا	56,961	47,322	%83.0
السعودية	360,897	223,372	%61.8
الأمارات العربية	618,902	77,655	%12.5
فنزويلا	18,372	4,801	%26.1

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 60th edition, 2025, PP. 17-18

2- ترى الإمارات العربية المتحدة في نفسها أنها استثمرت أموالاً ضخمة لتوسيع صناعاتها النفطية، وهي تأمل في زيادة حصتها التسويقية، ولكن هذه المحاولة تصطدم مراراً وتكراراً في قيود الإنتاج لمنظمة أوبك، إذ يبلغ إنتاجها من النفط الخام ما بين (3.2 - 3.6) مليون ب/ي، في حين تمتلك طاقة إنتاجية بحجم 4.8 مليون ب/ي، ويعزز ذلك إلامكانية السهلة في زيادة الإنتاج إلى خمسة مليون ب/ي.

3- من صور النجاح الذي تحقق في دولة الامارات العربية المتحدة زيادة حجم ناتجها المحلي ضمن مجموعة دول أوبك ، ويشير الجدول رقم (2) إلى ان حجم ناتجها المحلي سجل نحو 552 مليار دولار وتحتل المرتبة الثانية بنسبة 16.7% ، في حين تأتي المملكة العربية السعودية في المركز الأول بناتج محلي بحجم 1238 مليار دولار وبنسبة 37.5%.

جدول (2) حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول أوبك لعام 2024 (مليار دولار / نسبة مئوية)

الدولة	حجم الناتج المحلي الإجمالي	النسبة %
الجزائر	266,979	8.1
أنغولا	14,893	0.4
غينيا الاستوائية	12,544	0.3
الغابون	20,774	0.6
إيران	401,357	12.1
العراق	279,641	8.4
الكويت	160,238	6.5
ليبيا	42,159	1.2
نيجيريا	187,627	5.6
السعودية	1,237,530	37.5
الإمارات العربية	552,325	16.7
فنزويلا	119,808	3.6
المجموع	**3,295,985**	**100%**

Source: OPEC,Annual Statistical bulletin 2025, P.16

ثانيا : الأهداف

من أبرز تلك الأهداف التي يمكن أن يصرح بها من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يأتي:

1- السعي الجاد إلى الاستقلال في استراتيجيات السياسة النفطية وتحقيق الريادة الاقتصادية في منطقة الخليج، والتفكير بدور إقليمي أكبر في مسائل الاقتصاد والسياسة في الشرق الأوسط وربما أبعد من ذلك.

2- دفعت حرب الخليج (الرابعة) بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى في الإسراع في إعلان الإمارات العربية المتحدة إلى الخروج من منظمة أوبك، بعد أن وجدت نفسها في مواجهة هجمات مباشرة مع إيران على مصالح مشتركة مع أمريكا موجودة على أراضيها، بعد أن فشلت في خلق إجماع لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر حزماً ضد إيران جعلها تتحول في موقفها من التحالفات مع المنظومة الخليجية الموحدة بشكل عام، ومع المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

3- العمل على تعميق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في عهد الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي طالما كان ينتقد كثيراً منظمة أوبك، والإمارات العربية المتحدة ترى بالإقدام على هذه الخطوة أنها تقدم نفسها شريكا اقتصاديا وسياسيا موثوقا مع أمريكا، من خلال دعم مرونة السوق واستقرار الطاقة.

4- تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق الآسيوية في استهلاك النفط الخام كالهند والصين، ويبين الشكل البياني رقم (1) اتجاهات الصادرات النفطية للإمارات العربية المتحدة لشركائها في العالم عام 2024.

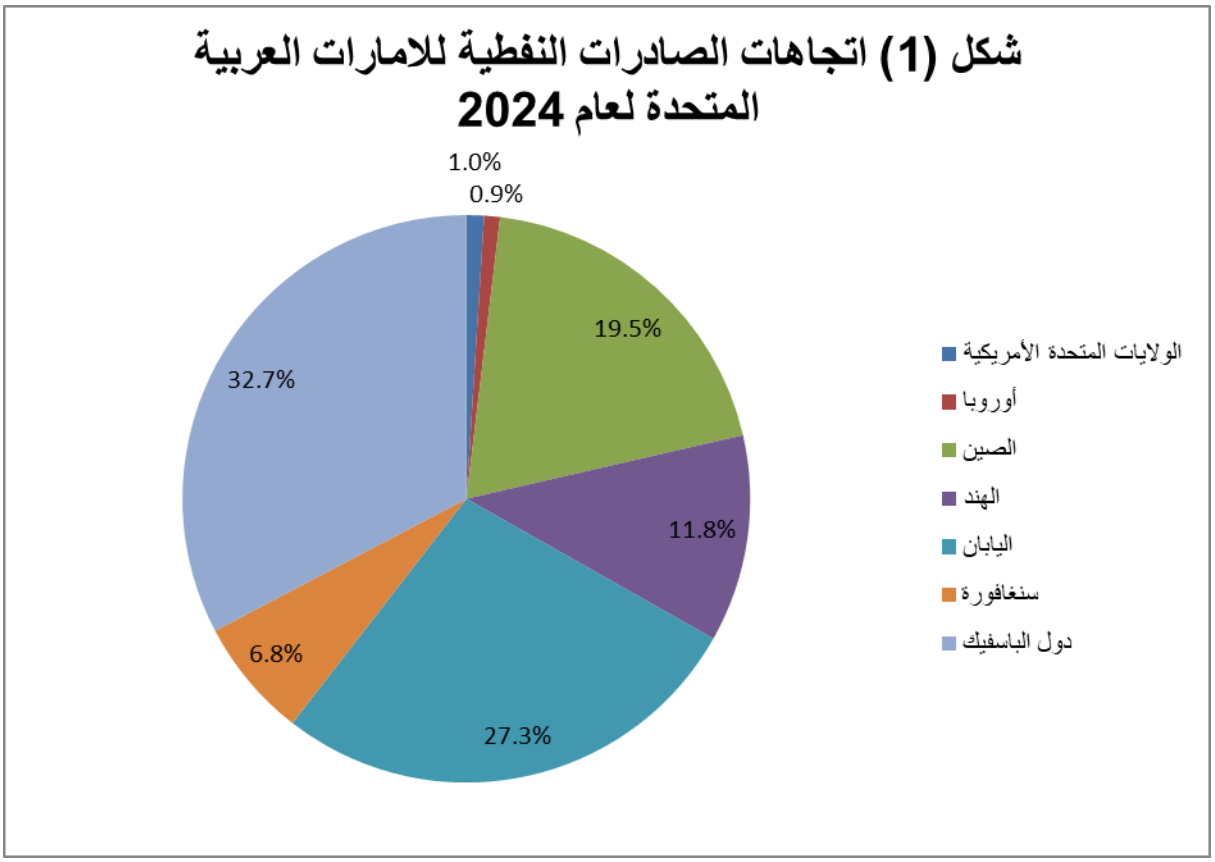

Source: Statistical Review of WoridEnergy2025/74th edition,p.31.

ثالثا :تداعيات خروج الإمارات العربية على أعضاء منظمة أوبك و(تحالف أوبك +) .

ليست فقط الإمارات العربية المتحدة لديها طاقة إنتاجية فائضة، فهناك كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق، ولكن خروج الأولى يمثل تحديا خطيرا للعمل المشترك لمنظمة أوبك في التنسيق الإنتاجي من النفط الخام، وسنرى ذلك التحدي في اليوم التالي لانتهاء الحرب، فالمنظمة كانت تسيطر على 30% من الإمدادات النفطية العالمية وبعد إنشاء التحالف العالمي (أوبك+) عام 2016 قفزت النسبة الى 40.6%. كما يبن ذلك الجدول رقم (3).

جدول(3) الإنتاج من النفط الخام للاعضاء دول أوبك (+) لعام 2024

دول (+)			دول أوبك		
%	حجم الإنتاج مليون ب/ي	الدولة	%	حجم الإنتاج مليون ب/ي	الدولة
3.3	479	أذربيجان	3.4	907	الجزائر
1.2	174	البحرين	0.9	260	الكونغو
0.5	75	بروناي	0.2	57	غينيا الاستوائية
10.8	1534	كازاخستان	0.8	224	الغابون
2.3	341	ماليزيا	12.4	3257	إيران
10.9	1553	المكسيك	14.7	3862	العراق
5.3	760	عمان	9.0	2411	الكويت
64.6	9193	روسيا الاتحادية	4.0	1136	ليبيا
0.1	28	السودان	5.1	1345	نيجيريا
0.5	76	جنوب السودان	34.0	8955	السعودية
			11.1	2916	الإمارات العربية
%26,251			**3.5**	**921**	**فنزويلا**
المجموع الكلي لأوبك +			**%40,666**		

***Source**: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 60th edition, 2025, p.20*

إذ سيترتب على انسحاب الإمارات العربية عدم وضعها بعد ذلك حدودا على إنتاجها من النفط الخام؛ لقناعتها بأن حاجة السوق العالمية هي التي تحدد كمية الإنتاج في المستقبل.

ويرى المراقبون أن أوضاع الطاقة العالمية ستخضع إلى حزمة من السيناريوهات تتوزع بين السيناريو الممكن من خلال تفادي تداعياته في ضوء تجارب تاريخية ،على أن المنظمة شهدت خروج أعضاء من قبل، ولكن بقيت صامدة في تحقيق أهدافها المتمثلة بما يأتي:

1- عندما يتفق الأعضاء على زيادة المبيعات من النفط الخام يكون ذلك للمساعدة في خفض الأسعار عن طريق ضمان وفرة العرض.

2- عندما ينخفض المعروض يكون هدفها الحفاظ على الأسعار في معدلاتها الطبيعية، عندما يكون الطلب منخفضا.

وعلية ضمن هذا السيناريو الذي سيحصل على المدى القصير فإن خروج الإمارات العربية المتحدة لا يؤثر على العرض من النفط الخام بسبب حدوث انخفاض في أسعار النفط الخام وبشرط عدم توسع حالات خروج أعضاء آخرين من المنظمة، وأيضاً وفق هذا السيناريو ستعمل المملكة العربية السعودية على تماسك عمل أوبك والتحالف معها، بوصفها الركيزة الأساسية لها، فهي تمثل القيادة السعرية والإنتاجية في داخلها دون منافس، أما السيناريو الأسوء المترتب على خروج الإمارات العربية من المنظمة فيتمثل في خروج أعضاء آخرين منها، وهذا يعني تماماً بدء حرب الأسعار أو ما يسمى انعدام وجود الاتفاق أو التنظيم وخلق نموذج اقتصادي يعمل المنافسون كل واحد منهم بصورة مستقلة عن الآخرين، ويؤدي في النهاية إلى إعادة توزيع المبيعات من النفط الخام لصالح كبار المنتجين على حساب الأقل حجماً، وبروز ظاهرة جمود الأسعار (حالة الطلب المنكسر).

رابعا :مستقبل عمل منظمة أوبك.

تشير العودة إلى التاريخ القديم الى أن قرار أوبك عام 1973 و 1974 القاضي بتجريد شركات النفط الدولية الكبرى من حق اتخاذ القرارات المؤثرة في الإنتاج والأسعار للنفط الخام بصورة جوهرية بوصفها عاملاً حاسماً في التعديل الأول في تحقيق العلاقات الاقتصادية المنصفة بين الدول المنتجة للمواد الأولية والدول المستهلكة لها، وفي مقدمة تلك الموارد النفط الخام ، فالواقع آنذاك أن الأولى تحصل من عوائد بيعها للبرميل الواحد من النفط الخام نحو 30% مقابل 45% تذهب ضرائب إلى حكومات الدول الأخيرة وما نسبته 25% هي أرباح للشركات النفطية الكبرى.

وفي المقابل لم تنجح ردود أفعال الدول المستهلكة للنفط الخام بعد تأسيس وكالة الطاقة الدولية عام 1974 بهدف إيجاد مصادر بديلة للطاقة ومحاولات خلق فائض مصطنع في عرض النفط الخام وتحويل سوق النفط العالمي إلى سوق للمشترين، ولكن كان مصير هذه السياسات الفشل الذريع بسبب الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة الأحفورية بشكل عام والنفط الخام بشكل خاص من قبل دول (الأوبك)، هذا الوضع المتمكن لدول منظمة أوبك لم يدفعها للعمل بنموذج الكارتيل (CARTEL) الاحتكاري، بل أخذت على عاتقها عدم

جعل السوق العالمية تعاني من النقص في إمدادات الطاقة من جهة ، ومنعت التنافس بين أعضائها لتجنب الوقوع في ظاهرة حرب الأسعار، وما يترتب عليه من انخفاض سعر البرميل من النفط الخام ومن ثم تدهور إيراداتها النفطية، وأيضاً ضمان حصول نظيراتها من الدول النامية غير النفطية المحتاجة إلى النفط المستورد لسد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونسوق الجدول رقم(4) الذي يبين الاستهلاك من النفط الخام للمجموعات الدولية للمدة (2013-2023) وتتصدر حجم الاستهلاك دول (الأوسيد) في عام 2013 ثم انخفضت لصالح دول العالم الأخرى، وأدت إلى زيادة معدلات الاستهلاك من النفط الخام من قبل الصين والهند وكوريا الجنوبية ، ولكن مع إضافة دول الاتحاد الاوربي باستثناء الواقعة ضمن دول (الأوسيد) وهي كل من أيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة تكون نسبة الاستهلاك الأعلى من قبل الدول الصناعية التقليدية .

جدول (4) الاستهلاك للمجموعات الدولية للنفط الخام للمدة (2013-2023) مليون ب/ي

البيان / السنوات	العالم	%	دول العالم الأخرى	%	دول الاتحاد الأوروبي	%	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	%
2013	90,101	100%	45,677	38.0%	10,961	12.1%	45,024	49.9%
2014	90,893	100%	46,271	39.2%	10,771	11.8%	44,623	49.0%
2015	92,767	100%	47,471	39.4%	10,982	11.8%	45,296	48.8%
2016	94,680	100%	48,832	39.9%	11,135	11.7%	45,849	48.4%
2017	96,723	100%	50,267	40.2%	11,439	11.8%	46,456	48.0%
2018	97,964	100%	51,205	40.7%	11,356	11.6%	46,759	47.7%
2019	98,223	100%	51,748	45.2%	11,318	11.5%	46,475	43.3%
2020	89,446	100%	48,561	43.3%	9,855	11.0%	40,887	45.7%
2021	94,732	100%	50,925	42.9%	10,390	10.9%	43,807	46.2%
2022	97,683	100%	52,913	43.3%	10,687	10.9%	44,770	45.8%
2023	100,22	100%	55,489	45.0%	10,488	10.4%	44,731	44.6%

Source: *Statistical Review of World Energy , 2025 /74 th edition ,P.26*

خامسا : سلوك أوبك وفقاً للنظرية الاقتصادية.

وضعت العديد من النماذج الاقتصادية لتفسير سلوك منتجي دول منظمة أوبك بوصفها أنموذجا أنطلق للعمل بوجود اتفاق وتنظيم بين أعضائه Interdependence، وذلك لوجود حالة من التجانس أو شبة تجانس للنفط الخام، مع وجود عدد قليل من المنتجين، فضلاً عن التوزيع الجغرافي لخريطة النفط الخام، وطبيعة المرونة السعرية للطلب تجعل من سوق النفط الخام قريباً من الاحتكار دون المنافسة ، مما يمكنها في التحكم في الإنتاج والأسعار للنفط الخام، وهناك النموذج التنافسي والذي يفسر مدى حجم التنافس بين الأعضاء بما يؤدي إلى هيمنة كبار المنتجين فيها من حيث مؤشرات الاحتياطيات النفطية وحجم التكاليف للبرميل الواحد المستخرج من النفط الخام.

ثم طرح النموذج السياسي على أثر التطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في سبعينات القرن المنصرم، والذي يفسر سلوك بعض أعضاء منظمة في اللجوء الى بعض الحالات إلى الخروج أو الانسحاب منها لأسباب تتعلق بتحقيق مصالح الأمن القومي والاقتصادي، والشعور بالغبن في توزيع حصص الإنتاج في الاجتماعات الدورية. ويطرح هذا النموذج نفسه حالياً في فهم سلوك الإمارات العربية المتحدة في مسألة خروجها من منظمة أوبك.

وتأسيساً على ذلك سيولد هذا الخروج مواقف عديدة ومتباينة بين أعضائها، وإن أبرز تلك المواقف سيكون من قبل العضو الأكبر في المنظمة الذي يرجع إلى المملكة العربية السعودية التي تمثل فعلياً وفق وصف Paul Samuelson لها عام 1980، حين قال أنها المنتج القائد داخل منظمة أوبك، والأخيرة هي القائد في سوق النفط العالمية.ويبين الشكل رقم (2) موقع المملكة العربية السعودية في المركز الثاني في الصادرات العالمية من النفط الخام لعام 2023 بين الدول الثلاثة الأكبر الى جانب الاولى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13.3%، وفي المركز الثالث روسيا الأحادية بنسبة 9.8%. وهذه الدول الثلاثة هي من تتحكم في الطاقة النفطية في العالم.

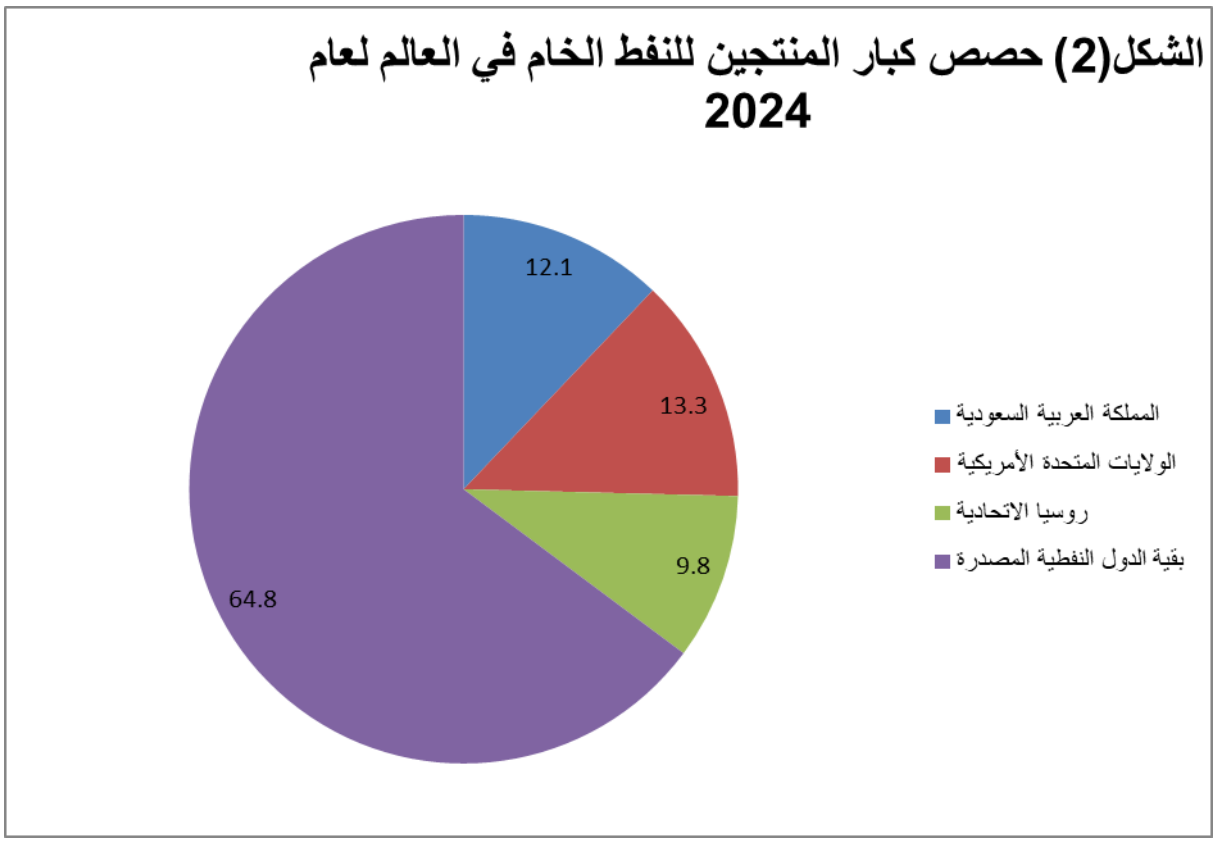

تم أعداده بالاستناد الى: Source: OPEC,Annual Statistical Bulletion 60th,edition,2025, p.33

سادسا: لماذا الموقف السعودي أكثر صرامة؟

ترى المملكة العربية السعودية أن نهج السياسة الخارجية الذي تتبعه الإمارات العربية المتحدة أدى إلى عزلها تدريجياً عن أعضاء المنظمة بشكل عام والمملكة بشكل خاص، فهي لا تتفق معها في العديد من المسائل (الخليجية – الخليجية) على سبيل المثال خروج الإمارات العربية المتحدة من مشروع مفاوضات إصدار العملة الخليجية المشتركة عام 2006 لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، والخلاف الأخير بينهما في الموقف بشأن أحداث اليمن.

إن خروج الإمارات المتحدة المتحدة ربما سيضع السعودية في موقف لا تتمكن فيه من تقاسم عبء تعديلات الإنتاج بسهولة ، وهذا يرجح من تأثر منظمة أوبك بالقيادة الإنتاجية والسعرية في السيطرة على السوق النفطية العالمية، وهذا الأمر يفضي حتماً إلى خلق المزيد من الحساسيات السياسية بينهما، والتي سوف تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية الأخيرة التي أفرزتها تداعيات غلق مضيق هرمز.

والسؤال الذي يطرح: كيف تتم مواجهة خروج الأمارات العربية المتحدة؟

نرى أنه من المصلحة الوطنية للأعضاء داخل منظمة أوبك إعادة الثقة والتنسيق بينهما للعمل بشكل طارئ وتحديد اجتماعات منسقة لمواجهة انسحاب عضو فاعل في المنظمة، والاستعداد للعمل الجماعي والالتزام في خفض وزيادة الإنتاج طوعياً، لمناقشة أوضاع سوق الطاقة العالمية وهي (المملكة العربية السعودية، وروسيا الاتحادية، والعراق، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعُمان) كما حصل بعد يومين فقط من خروج الإمارات العربية المتحدة، وفي اجتماع فوري تقرر فيه إضافة 188 ألف برميل يومياً من الإمدادات النفطية إلى الأسواق العالمية اعتباراً من 2/6/2026 وبما ينسجم مع السيناريو المعتدل الذي يفسر سلوك خروج الإمارات العربية المتحدة على أنه ربما هو سلاح ذو حدين من أجل إيجاد وقيعة لضرب وحدة دول (أوبك) أو (أوبك +) والانفراد بالأعضاء.

فضلا عن القول إنه ليس أمام دول أوبك إلا أن تعود إلى سابق عهدها في السبعينات من القرن المنصرم حينما كانت تنسق عمليات الإنتاج وتوقف سياسات الدول المستهلكة للنفط المناهضة لوحدتها استناداً إلى ما تمتلكه من خبرة اكتسبتها على مر السنين.

عن الكاتب: الدكتور عبدالكريم جابرشنجارآل عيسى: أستاذ العلاقات المالية والنقدية الدولية
جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600